الشيخ عادل محمد مختار المغربي الليبي

1442هجري– 2020م

بنغازي المحروسة

بسم الله الرحمن الرحيم

ترابط العلوم الشرعية (النحو مع بقية العلوم)

الحمد لله رب العالمين الذي جعل القلوب تنحو نحو قبلة رحمته، وصرَّف مقادير العباد بحكمته، فالأيدي مرفوعة إلى السماء بكرمه ومنته، والعقول ناصبة في محراب معرفته، والنفوس مجرورة لساحة فضله ونعمته، والصلاة والسلام على أفصح العالمين عربا وعجما، من آتاه الله عز وجل حكمة وحُكما، وأفاض عليه مواهب ونُعمى، أقربهم مكانة وأدناهم رحمى، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الدارس لتاريخ العلوم يجد أن سلفنا المتقدمين عُنُوا بعلوم اللغة العربية عناية فذّة جمعا وتأليفا وتأصيلا وتعليلا وتدليلا، ولم يغفلوا شاذة ولا نادّةً من دقائقها وخفيّ ظواهرها إلا ودرسوها، واستفرغوا وسعهم في تتبعها وفحصها، ولم يَألوا جهدا في جمع متنها ورصد قواعدها إفرادا وتركيبا، فتجمع عندهم عباب زاخر من المعلومات حولها، جعلهم ينظرون إليها نظر المقعِّد والمؤصِّل، فتكسرت علومها لديهم إلى فروع عدّة أسموها بالعلوم الأدبية كما يقول قدامة بن جعفر في نقد الشعر والجواليقي في شرح أدب الكاتب[1]، ولقد أنهاها الزمخشري في قسطاس العَروض إلى اثني عشر علما، هي: متن اللغة، والإعراب، والأبنية، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والعَروض، وإنشاء النثر، وقرض الشعر، والقوافي، والكتابة، والمحاضرات[2].

قال الشَّمس النَّوَاجي:

"خذ نظم آداب تضوع نشرها — فطوى شذا المنثور حين يضوع
لغة وصرف واشتقاق نحوها — علم المعاني بالبيان بديع
وعروض قافية وإنشا نظمها — بكتابة التاريخ ليس يضيع"[3]

وقال غيره[4]:

نحو وصرف عروض ثم قافية — وبعدها لغة قرض وإنشاء

خط بيان معانٍ مع محاضرةٍ والاشتقاق لها الآداب أسماء

ولا شك في تقدم النحو على فروعها، فهو أس موضوعها، ورأس مجموعها، قال ابن مالك في الكافية:

وبعد فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سِنة[5]

وقد بين الشافعي ضرورته في قوله: "من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن طلب الفقه نبُل قدره، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن نظر في النحو رقَّ طبعه"[6]، ويقول شعبة بن الحجاج: "تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل"[7]، ولله درُّ من أنشد:

قدم النحو على الفقه فقد يبلغ النحويّ بالنحو الشرف

أما ترى النحويّ في مجلسه كهلال بان من تحت الشغف

يخرج الألفاظ من فِيه كما يخرج الجوهر من بطن الصدف[8]

ترابط علوم العربية وعلوم الشريعة:

وللنحو العربي روابط وثيقة العرى، شديدة العلاقة مع بقية فروع اللغة والشريعة، تجعلها تخدم غاية واحدة، وتسعى للوصول إلى الهدف عينه ألا وهو العلم بالخالق جل جلاله.

سئل أبو يزيد البِسْطَامي عن العالَم فقال: "حرف جاء لمعنى"، والشيء قد يتكثر باعتبار الجهة وإن كان واحدا في نفسه فيسمى بأسماء شتى بحسب الجهة كما قيل: "اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات"، ومن رأى النحو بعيد الشقة عن أخواته من علوم العربية والشريعة وفنّد تكاملها وتداخلها فكلامه كلام من لم يصل العنقود.

ولقد نظر العلماء الأوائل إلى العلوم والمعارف فرأوها متَّحدة الغايات وإن كانت مختلفة الموضوع، متآخية الثمرات وإن كانت متباينة المباني، يأخذ بعضها بحُجَز بعض، يقول القرافي: "إن العلوم والفنون يمد بعضها بعضا، فمن غاب عنه فن فقد غاب عنه نور فما هو يعلمه، وحينئذ لا يكمل النظر إلا بالشمول، لذلك أن النحويّ الذي لا يحسن الفقه ولا المعقولات تجده قاصرا في نحوه بالنسبة لمن يعلم ذلك، وكذلك جميع الفنون"[9] قال حاجي خليفة في كشف الظنون: "ثم إن المقصود من العلم والتعلم والتعليم معرفة الله سبحانه وهي غاية الغايات ورأس أنواع السعادات"[10]، وقد تقرر عندهم وحدة العلوم لوحدة المعلوم، وقديما قالوا: "العلوم كلُّها متفاوتة مرتبطة بعضها ببعض"[11]، وأفلاطون في المثل هو الذي بدأ تصنيف العلوم على الأساس الفلسفي لوحدة المعارف، وتأثر به الكندي والفارابي خصوصا في كتابيه (التنبيه على سبيل

السعادة) و(إحصاء العلوم)، وابن سينا في (الشفاء)، والخوارزمي في (مفاتيح العلوم)، وابن النديم في (الفهرست)، وابن خلدون في (المقدمة)، ومن علماء الغرب فرانسيس بيكون[12].

ولقد عرج أبو محمود القمّيّ في مقاله (نظرية ترابط المعارف)[13] على هذا الموضوع، وحصر احتمالات الترابط في:

- التّساوي.
- والعموم والخصوص المطلق.
- والعموم والخصوص الوجهي.
- والتباين.
- والتوقف كتوقف الإحصاء والرياضيات على بعضهما.
- والآلية كما هو الحال في علم اللغة مع التفسير.
- أو أن نشأة العلوم المختلفة كانت نتيجة توسعها بعد كونها مباحث ضمن علوم أخرى، واستقلت بنفسها كالصرف مع النحو، والأصوات مع التجويد، وعلم النفس مع الفلسفة.
- أو أنّ هناك قواسم مشتركة بينها: كعلوم الشريعة مع بعض والمنطق مع الفلسفة، فأنت ترى المسألة الواحدة تعالَج في أكثر من علم كمسألة أسباب نزول القرآن تجدها في علم التفسير، والعقيدة، والأصول، وعلوم القرآن.

والناظر في هذه الاحتمالات يجد أقواها عند البحث القولَ بالتوقف والآلية أو الاشتراك أو القول بنشأة علم ضمن علم آخر، وهذا الأخير أشار إليه **التهانوي** إذ يقول: "موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية... ولا مانع عقلا من أن تعد كل مسألة علما برأسه، وتفردَ بالتعليم، ولا من أن تعدّ مسائل كثيرة غير متشاركة في موضوع واحد علما واحدا ويفرد بالتدوين"[14]، وهو رأي حاجي خليفة في كشف الظّنون[15].

ولعلّ أوّل من تفطّن لذلك أفلوطون في كتابه الـمُثل تحقيق عبد الرحمن بدوي إذ يقول: "وحدة العلم تابع لوحدة المعلوم"، ووافقه الكثيرون من بعده من أشهرهم الإيجي في المواقف، والكفوي في الكليّات، والتداخل والتكامل بين فروع اللغة والتفسير والفقه وأصوله وعلم الكلام والمنطق ظاهر بيّن لكلّ قارئ لمباحث هذه العلوم إذا كان صاحب سبْر ثاقب يميل إلى الكليّات ويستكشف العلاقات بين الأشياء، يقول الزمخشري:

"وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعلْمَيْ تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيّن لا يُدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتشبث بأهداب فَسْرهم وتأويلهم، وبهذا اللسان مناقلتُهم في العلم، ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم... متلبسون بالعربية أيّةً سلكوا غير منكبين عنها أينما وجهوا، كَلٌّ عليها حيث سُيِّروا ... ويدّعون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شق منها، فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأسا والإعراب فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما، وينفضوا من أصول الفقه غبارهما، ولا يتكلموا في الاستثناء فإنه نحو، وفي الفرق بين المعرف والمنكر فإنه نحو، وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف العهد فإنهما نحو، وفي الحروف ... وفي الحذف والإضمار وفي أبواب الاختصار والتكرار، وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل ... فإن ذلك كله نحو"(16)، ويقول ابن تيمية: "إن نفس اللغة العربية من الدين ومعرفتها فرض واجب فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهَما إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"(17)، ثم ساق رسالة عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه "أما بعد فتفقهوا في السنة وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن فإنه عربيٌّ"(18)، وفي الأثر الآخر عنه: "تعلّموا العربيّة فإنّها من علم دينكم"(19).

علاقة النحو العربي ببعض العلوم الشرعية:

ولكي تظهر الفكرةُ واضحةً نذكر ارتباط العلوم بعلم النّحو واللّغة بشكل موجز، فخذ **كتب المنطق** مثلا تجد أغلب مسائله هي مباحث في علم الدلالة مثل: دلالة المطابقة والتضمن والالتزام، والجزئي والكلي، والنسب بين المعاني والألفاظ كالتباين والتساوي، والعموم والخصوص المطلقِ والوجهي، والتواطؤ والتشكيك، والترادف والاشتراك، والتخالف والتضاد، والتناقض والتماثل، والكليّة والجزئية والإضافة والحدود، كلها داخل في علم الدلالة اللغوية الحديث ومناظرة السيرافي مع يونس بن متَّى التي ساقها أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة، وبعض مقالاته في المقابسات وقصة أبي علي الفارسي في كلامه على الرماني دليل على ذلك.

والناظر في **علم البلاغة** خصوصا علم المعاني يجد مباحث الإسناد تدور حول التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والوصل والفصل والإيجاز والإطناب والحذف، خصوصا مجاز الحذف الذي توسع في مباحثه ابن هشام في الباب الخامس من

مغنيه[20]، والعز بن عبد السلام في (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز)[21]، وكذلك تعريف الفصاحة كلها مسائل من خالص اللغة والنحو، حتى لقد قال الإمام الشعراني: "إن علم المعاني والبيان زبدة علم النحو، فمن جعل المعاني والبيان علما مستقلا فقد صدق، ومن جعلهما من جهة علم النحو فقد صدق"[22].

والدارس **لأصول الفقه** يجد أهم مباحثه مباحث الألفاظ ومدلولاتها، وحروف المعاني، وهل اللغة تثبت قياسا أم لا، وواضع اللغة، ودلالة الأمر، والاشتراك والترادف، والحقيقة والمجاز، والاستثناء، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وهل الأمر للفور أم للتراخي، وهل يقتضي النهي الفساد؟، والواو هل تفيد الترتيب أم لا؟، وغيرها من المسائل التي هي من صميم اللغة والنحو، قال الآمدي: "وأما ما منه استمداده –أي علم أصول الفقه– فعلم الكلام والعربية والأحكام الشرعية"[23]، ويقول ابن السيد البطليوسي: "إن الطريقة الفقهية مفتقرة إلى علم الأدب، مؤسسة على أصول كلام العرب، وإن مثلها ومثلَه قول أبي الأسود الدؤلي:

فإلاّ يكنهــا أو تكــنــه فإنــه   أخوهــا غذتــه أمــه بلَبانها"[24]

وليُنظر كلام الزمخشري في المفصل حول تضمين محمد بن الحسن الشيباني للكثير من قضايا النحو ضمن باب الأيمان من كتابه الجامع الكبير[25]، يُراجع معه شرحيه لابن يعيش[26] والتخمير[27]، والمناظرة التي جرت له مع الفراء[28]، ومناظرة أبي يوسف القاضي مع الكسائي[29]، والمغني لابن هشام عند الكلام على البيت المشهور:

فأنت طلاق والطلاق عزيمة   ثلاث ومن يخرق أعقُّ وأظلم[30]

ومن المسائل التي ذكرها ابن جني في **الخصائص**: هل أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح؟[31]، باب ذكر العلل العربية أكلامية هي أم فقهية؟[32]، باب تعارض السماع والقياس، باب الاستحسان، باب ما يؤمّنه علم العربية من الاعتقادات الدينية.

وكذلك الحال في **علم الكلام** تجد مسائل الوعد والوعيد، وتأويل الصفات وما دار حولها من مباحث الحقيقة والمجاز، والظاهر والنص، والمجمل والمبيَّن، والمشكل والمتشابه، والمعدوم هل يسمى شيئا؟، وإثبات حقائق الأشياء، ومسألة الكلام الإلهي وهل هو لفظي أو نفسي، وغيرها من المسائل التي تمتُّ إلى اللغة بصلة قوية، بل تأثرت اللغة العربية بها.

ومن الدلائل على تأثر علم اللغة **بالحديث والأصول** كتاب المزهر والاقتراح للسيوطي، والخصائص لابن جني، ولُمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب والإنصاف

لابن الأنباري، حيث تجد منهج الأخير في كتبه يعتمد طريقة الجدليين والمناطقة، وكذلك الحال في شرح الاقتراح لابن علان الصديقي ولمحمد ابن الطيب الفاسي، ومن أظهر المسائل التي ترى ترابط النحو فيها بالحديث مسألة الاحتجاج به على ثبوت متن اللغة وقواعد النحو والتي دار حولها نقاش طويل الذيل حسن النيل بين العلماء، وبدأ من نقد أبي حيان الأندلسي لابن مالك لإكثاره من الاحتجاج بالحديث في كتبه على مسائل اللغة والنحو، ولقد تكلم في هذه المسألة ابن الضائع والدماميني والسيوطي وابن حجر وابن الطيب والدسوقي، ومن المتأخرين: محمود شاكر الألوسي في كتابه (إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد)، ومحمد الخضر حسين، ومحمود فجّال، وموسى الشعّار وكثير سواهم، ويعجبني ما نقله الشهاب الخفاجي عن بعضهم: "صحِّح نحوك بالحديث، ولا تصحح الحديث بنحوك"[(33)]، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

وتُصادفُ مباحثَ لغويةً لم يستوف الكلام عليها أئمة اللغة والنحو في كتبها الخالصة، أو أغفلوا بعض دقائقها تجدها تامة الأطراف دانية القطاف على طرف الثمام عند غيرهم، ونظرة عجْلى إلى هذه الكتب لتعرف صدق هذه المقالة:

1. العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي.
2. تلقيح الفهوم وتنقيح صيغ العموم للعلائي.
3. أحكام "كلّ" وما عليها تدل لتقي الدين السبكي.
4. الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي.
5. الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي.
6. نشر العبير لطيِّ الضمير لسراج الدين البُلْقيني، وسمّاه ابن فهد: طيُّ الضمير لنشر العبير، وساقه الألوسيّ كاملا في تفسيره روح المعاني.
7. بذل الهمة في إفراد العم وجمع العمة
8. الحلم والأناة في إعراب قوله تعالى غير ناظرين إناه
9. قدر الإمكان المختطف في دلالة "كان إذا اعتكف" الثلاثة الأخيرة لتقي السبكي ضمن فتاواه.
10. الدرة التاجية
11. وفجْرُ الثَّمْد في إعراب أكمل الحمد
12. ألوية النصر في "خِصِّيصى" بالقصر
13. رفع السنة في نصب الزنة
14. فتح المغالق في أنت تالق وغيرها للسيوطي في كتابه الحاوي في الفتاوي.

وتزخر كتب تراجم الأعلام والأثبات والفهارس والمشيخات بفرائد فوائد من صميم اللغة والنحو لا تراها في كتبهما، ومن علاقة علم النحو بعلم الحديث ما قاله الحافظ العراقي في ألفيته:

"وليحذر اللحان والمصحِّفا على حديثه بأن يحرفَا
فيدخلا في قولـه من كذبا فحقٌّ النحوُ على من طلـبا
والأخذ من أفواههم لا الكتبِ أدفَعُ للتصحيف فاسمع وادأبِ"[34]

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحها: "(فحقّ النحو) واللغة، أي: واجب تعلمهما، (على من طلب) الحديث بأن يتعلَّم من كل منهما ما يتخلص به من شين اللحن وأخويه ومعرتها؛ لأن ذلك مقدمة لحفظ الشريعة وهي واجبة، ومقدمة الواجب واجبة"[35]، وقال السخاوي عند حديثه عن أمثلة البدع الواجبة: "كالاشتغال بالنحو الذي يفهم به كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لأن حفظ الشريعة واجب لا يتأتى إلا بذلك، فتكون من مقدمة الواجب"[36]، "وقد قال الحسين أحمد بن فارس في جزء (ذمِّ الغيبة): إن غاية علم النحو وعلم ما يحتاج إليه منه أن يقرأ فلا يلحن، ويكتب فلا يلحن"[37].

قال الخطيب البغدادي: "إنه ينبغي للمحدث أن يتقيَ اللحن في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراية النحو، ومطالعة علم العربية"[38] ثم ساق عن الإمام أحمد أنه قال: "ليس يتقي من لا يدري ما يتقي"[39]، وقال شعبة بن الحجاج: "مثل صاحب الحديث الذي لا يعرف العربية مثل الحمار عليه مخلاة لا علف فيها"[40]، وقال حماد بن سلمة: "من طلب الحديث ولم يتعلم النحو أو قال العربية فهو كمثل الحمار تكون عليه مخلاة ليس فيها شعير"[41].

هو في الفقه فاضل لا يُجارى وأديب من جملة الأدباء
لا إلى هؤلاء إن طلبوه وجدوه، ولا إلى هؤلاء"[42]

قال النووي: "إن لم يكن عالماً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين اللفظ الذي سمعه"[43]، قال الأصمعي: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله صلى الله عليه وسلم (من كذب عليّ متعمدا) الحديث لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه"[44]، وشكا سيبويه حماد بن سلمة إلى الخليل فقال له: "سألته

عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعُف فانتهرني وقال: "أخطأت، إنما هو رعَف بفتح العين"، فقال: "صدق، أتلقى بهذا الكلام أبا سلمة"[45].

وأما علاقة اللغة والنحو **بالتفسير** فلا أدلّ عليها مما رواه البيهقي في الشعب عن مالك قال: "لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر القرآن إلا جعلتُه نكالا"[46]، وسئل الحسن البصري عن الرجل يتعلم العربية ليلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته فقال: "حسن فتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيَا بوجهها فيهلك فيها"[47]، ونقل السيوطي عن بعضهم: "أن معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عمدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله تعالى وهي قاعدة الفصاحة وواسطة عقد البلاغة"[48]، وقال الزركشي عن بيان حاجة التفسير للإعراب: "وما كان اختلافه محيلا للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللحن، على أن جهله نقص في حق الجميع وليس لغير العالم بحقائق اللغة وموضوعاتها تفسير شيء من كتاب الله العزيز"[49]، وقال القَسْطَلَّاني: "فاعلم أنه لما كان إنزال القرآن العزيز إنما وقع بلسان العرب توقف الأمر في أدائه على معرفة ما يجوز عندهم النطق به وما لا يجوز، وهو قسمان: معرف الإعراب المميز للخطأ والصواب، والثاني معرفة كيفية نطق كل حرف ذاتا وصفةً وهو مخارج الحروف وصفاتها"[50]، وإلى ذلك أشار ابن الجزري في طيبة النشر في الكلام على شروط القراءة المتواترة:

فكل ما وافق وجه نَحْوِ ... وكان للرسم احتمالا يحوي
وصحّ إسنادا هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركان[51]

وأما ضرورتها في **علم أصول الفقه** فيشهد لها ما قاله البيضاوي في (منهاج الأصول إلى علم الأصول) عند كلامه على شروط المجتهد: "لابد له أن يعرف ... علم العربية"[52]، وعلل ذلك الأسنوي في شرحه بأن "الأدلة من الكتاب والسنة عربية الدلالة، فلا يمكن استنباط الأحكام منها إلا بفهم كلام العرب إفرادا وتركيبا، ومن هذه الجهة يعرف العموم والخصوص والحقيقة والمجاز والإطلاق والتقييد"[53]، يقول أبو الوليد الباجي: "ويعلم من النحو واللغة ما يفهم به معاني كلام العرب"[54]، ونظم ذلك السيوطي بقوله:

"يدري دليل العقل والتكليف به ... حلّ من الآلات وُسْطى رُتبه
من لغةٍ والنحو والمعاني ... ومن أصول الفقه والبيان"[55]

وساق في شرحه عن أبي إسحاق الإسفراييني أنه يجب عليه التبحر في الحروف التي يختلف عليها المعاني[56]، ورأى الشاطبي في الموافقات أن هذه الشريعة مباركة فمن أراد تفهمها فمن جهة لسان العرب تفهم[57]، وقريب منه كلام ابن خلدون في المقدمة[58]، ويقول ابن فارس: "إن علم اللغة كالواجب على أهل العلم؛ لئلا يحيدوا في تأليفهم أو فُتياهم عن سَنَن الاستواء"[59]، وقال ابن حزم: "ولو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن وفهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولو سقطا لسقط الإسلام، فمن طلب النحو واللغة على نية إقامة الشريعة بذلك ولِيتفهم بها كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ولِيفهمه غيره هذا له أجر عظيم ومرتبة عالية"[60]، ويقول السيوطي: "قد اتفق العلماء على أن النحو يُحتاج إليه في كل فن من فنون العلم"[61]، ويقول الشافعي: "من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم"[62]، وعنه أيضا: "علماء العربية جنّ الإنس يبصرون ما لا يبصر غيرهم"[63]، وعن شيخه مالك: "فلو أن الرجل يكون عالما بسائر العلوم جاهلا به لكان كالساري وليس له ضياء"[64]، وعن الجَرْميّ: "أنا مُذْ ثلاثون أُفتِي الناس في الفقه من كتاب سيبويه" وحدّث بذلك المبرد فقال: "لأن الجرمي كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث إذ كان كتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتفتيش"[65]، ولقد ألف علماؤنا الأوائل كتبا جليلة في بيان أهمية النحو واللغة في كل العلوم، فمما طبع منها:

1. زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية لجمال الدين يوسف بن عبد الهادي الصالحي المعروف بابن المُبْرِد، طبعة دار ابن حزم ودار النوادر.
2. روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام لابن الأزرق، طبعة كلية الدعوة الإسلامية طرابلس.
3. تلقيح الألباب عن فضائل الإعراب لابن السراج، وطبع بعنوان: تنبيه الألباب في دار عمار الأردن ودار الكتب العلمية.
4. الصعقة الغضَبية في الرد على منكري العربية لنجم الدين الطوفي، طبعة وزارة الأوقاف بالكويت، وطبعة العبيكان، وطبعة دار الكتب العلمية.
5. الكوكب الدُّري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للأسنوي، طبعة دار عمار.
6. طراز المجالس لشهاب الدين الخفاجي، المطبعة الوهبية.
7. الشفاء في بديع الاكتفاء لشمس الدين النواجي، طبعة دار مكتبة الحياة.

بالإضافة إلى بدائع الفوائد لابن القيم ونتائج الفكر للسهيلي ومفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لابن التلمساني وكلها مطبوع متداول.

والذي يزيدك يقينا بقوة الترابط والتمازج بين فروع العلوم الشرعية وفروع اللغة المختلفة أن كثيرا من القواعد الكلية في هذه العلوم متحدة اللفظ في غالبها، فمنها على سبيل المثال لا الحصر:

الإيراد لا يدفع المراد، الأصل في الألفاظ الحقيقة، الاستثناء معيار العموم، علة العدم عدم العلة، نفي الوجود لعدم الوجدان ليس بجيد، تعقيب كل شيء بحسبه، الكلام بآخره، يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، سياق الأسلوب يبين المطلوب، إنما يقدم من الكلام موضع الاهتمام، ما طرقه الاحتمال لا يصح به الاستدلال، ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى حكمه، لا يعلل الشيء بنفسه، ما تناهى في الشذوذ لا عبرة به، توضيح الواضح تحصيل الحاصل(66).

ولقد جردتُ **حاشية الدسوقي** على المغني فأخرجت منها الكثير الطيب من أشباه هذه القواعد المهمة ذات الأثر في إثراء علم اللغة وتأصيله، وهناك الكثير من الرسائل العلمية الحديثة والمقالات المعاصرة التي ألفت في بيان علاقة النحو بالعلوم الأخرى تأثرا وتأثيرا، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. **علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند الجرجاني** لعبود خليفة، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم اللغة العربية بكلية الآداب واللغات جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان.
2. **سلطة النحو** لعلي بلبع، دراسة منشورة في مجلة النقد الأدبي الصادرة عن الهيأة المصرية للكتاب العدد 60، سنة 2002م، ص:87-100.
3. **الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي** لحسن منديل حسن، بحث نشر في مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية الصادرة عن كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، العدد:4، سنة 2014م،ص: 23.
4. **تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي** لمحمود محمد علي، العدد: 4 من مجلة كلية الآداب - جامعة أسيوط، يناير 2000.
5. **أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي** لمصطفى أحمد عبد العليم، رسالة لنيل درجة الماجستير في دار العلوم، نوقشت سنة 1992م، طبعتها دار البصائر سنة 2011م.

6. **تأثر نظرية العامل الإعرابي بالفلسفة وعلم الكلام**، مقال لسليمان علاء الشافعي في منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.
7. **أثر علم الكلام في النحو العربي** لسليمان الضحيان.
8. **أهمية علم النحو في التفسير**، د.محمد سعيد ربيع الغامدي.
9. **ترابط العلوم الشرعية والمعارف الإنسانية** لعماد الدين خليل، بحث نشر في جريدة المحجة وهي نصف شهرية تصدر في فاس، العدد:287، سنة 2007.
10. **التكامل المعرفي بين علوم العربية** لربيعة العمراني الإدريسي، مقال منشور في شبكة ضياء.
11. **أثر البلاغة في النحو؛ النظريات اللغوية عند البلاغيين** لمحمد بلعيدوني، طبع في دار الفكر المعاصر- بيروت، سنة 2013م.
12. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي لمحمد سمير اللبيدي، طبع في دار الفلاح للنشر والتوزيع- عمّان، سنة 2011م.
13. **مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب** لشرف الدين الراجحي، طبع في دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، سنة 1983م.
14. أهمية اللغة العربية وعلاقتها بالعلوم الشرعية، مقال بمجلة راية الإصلاح.
15. المذهب الظاهري وأثره في توجيه الدرس النحوي لدى ابن مَضاء، أسماء زيدان، مقال في مجلة جامعة حسيبة بن بو علي الشلف بالجزائر.

وغيرها كثير جدا، وتكفي اللبيب إشارة مرموزة.

ولقد ظهر جليا مدى تداخل العلوم وتكاملها مع اللغة والنحو تأثرا وتأثيرا، وما الاصطلاحات إلا تسهيل على أذهان المتلقين والدارسين وقديما قال الإمام علي: "العلم نقطة كثرها الجاهلون"(67)، يقول ابن خلدون في المقدمة: "كل علم يُتوجه إلى مطالعته تجد الاصطلاحات في تعليمه متخالفة فدلّ على أنها صناعات في التعليم، والعلم واحد في نفسه"(68).

ولأجل هذا التداخل يجب أن لا يُهمل المتعلم النظر في كتب العلوم الأخرى لئلا يفوته مسائلُ من اللغة والنحو خلت منها الكتب المفردة لهذين العلمين، قال الشيخ طاهر الجزائري: "قلما يخلو كتاب في فن من الفنون من ذكر مسائل ليست منه على سبيل الاستطراد، وقد اختلفت أحوال المؤلفين فيه: فمنهم من كان يؤثر الإقلال منه،

ومنهم من كان يرى الإكثار منه، ومن المقلين منه: المؤلفون في أصول الأثر لما أن لهم فيه عما سواه شغلا شاغلا، وأما ترك بعض مباحث الفنّ اعتمادا على أنها ذكرت في فن آخر فهو قليل، وقد وقع ذلك لهم"[69]، ولقد صدق الخليل بن أحمد الفراهيدي: "لا يصل أحد من النحو إلى ما يحتاج إليه إلا بعد معرفة ما لا يحتاج إليه"[70]، وإن كان تعقبه الصفدي بقوله: "فقد صار ما لا يحتاج إليه محتاجا إليه؛ لأن المتوقف وجوده على وجود شيء آخر متوقف على وجود ذلك الشيء، وهكذا كل علم لا يبلغ الإنسان إتقانه إلا بعد تحصيل ما لا يفتقر إليه"[71]، وقد أجاد بما أفاد، ويؤيده قول الشافعي: "من تعلم علما فلْيدقق فيه؛ لئلا يضيع دقيقُ العلم"[72].

وهذا ما جعل العلماء الأوائل يميلون إلى التفنن في موضوعات الكتاب الواحد ترويحا للنفوس وتنويعا للمعارف، قال ابن خلّكان: "والدواعي إنما تنبعث لتصفح الكتاب إذا كان مفننا"[73]، ويقول الماوردي في أدب الدنيا والدين: "القلوب ترتاح إلى الفنون المختلفة"[74]، قال حكيمٌ: "ينبغي للأديب أن يأخذ من جميع الآداب أجودَها، كما أن النحل يأخذ من كل زهر أطيبه"[75]، وصدق الشاعر:

إن المصنف لا يكون مصنفا ... إلا إذا جعل الكلام صنوفا[76]

والقصد من هذا التطويل الوصول إلى يقين علم يسفر عن وجه الإشكال ويحسر عن ذراعيه كِمَام الإغلاق، ويتضح به محيا الفكرة وضوح ذُكَاء في رابعة النهار، وتتفتح وردة المعرفة كما قال الخفاجي في شفاء الغليل، والحقّ أني المستفيد الأول من مطالعة هذه المباحث، ولقد علمت يقينا بعد مطالعتها أني مازلت في حَجْر الجهل لمّا أبرحه.

وكنت أرى أنْ قد تناهى بيَ الهوى ... إلى غاية ما بعدها ليَ مذهبُ

فلما تلاقينا وعاينتُ حسنَها ... تيقنتُ أني إنما كنتُ ألعبُ[77]

ولولا هذه البواعث ما تلقيتُ الركبانَ بمثل هذا البيان، وصدق السهيليُّ إذ يقول: "الكلام يفتح بعضه باب بعضٍ، ويحدو المتكلِّمَ قصدُ البيان إلى الإطالة"[78].

***

الهوامش:

1. الجواليقى، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة ص:19. وينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام 155/1.
2. الزمخشري، القسطاس في علم العروض ص: 15-16.

3. عبد القادر البغدادي، حاشية على شرح (بانت سعاد) لابن هشام 156/1.
4. ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية ص:3، والأبيات للمؤلف.
5. ابن مالك، شرح الكافية الشافية 155/1.
6. ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله 1134/2. والبيهقي، المدخل إلى علم السنن 740/2. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 218/8.
7. ابن حجر، تهذيب التهذيب 346/4.
8. السيوطي، بغية الوعاة 161/2. قد نسبها لأبي الحسن الباقولي مع مغايرة في بعض الألفاظ، وجاءت في معجم الأدباء لياقوت الحموي 116/13 منسوبة لعلي الأصفهاني.
9. القرافي، شرح تنقيح الفصول ص:438.
10. 52/1.
11. الغزالي، إحياء علوم الدين 192/1. وطاش كبرى زاده، مفتاح السعادة . وساجقلي زاده، ترتيب العلوم
12. ينظر: أحمد بدر، دراسات المكتبات والمعلومات والإبداعات العربية: في الفلسفة والنظرية والعلم (بحث في مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات، العدد:26، ص:178).
13. مجلة نور الإسلام ص: 12.
14. كشّاف اصطلاحات الفنون 7/1.
15. 8/1.
16. المفصل في صنعة الإعراب ص: 18-19.
17. اقتضاء الصراط المستقيم 527/1.
18. المصدر السابق، والأثر رواه ابن أبي شيبة في المصنّف 443/15.
19. ينظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم 528/1-529.
20. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ص:684 وما بعدها.
21. ينظر: الكتاب المذكور ص:3 وما بعدها فقد بدأ به المؤلف كتابه وتوسع في ذكره للحذف.
22. لواقح الأنوار القدسية ص:12. والفتح المبين في جملة من أسرار الدين ص: .
23. الإحكام في أصول الأحكام 21/1.
24. الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف ص:29.
25. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص:19.
26. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري 60/1.
27. ينظر: صدر الأفاضل الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير) 146/1.
28. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء 17/1. وهي مناظرة مشهورة.
29. الزَّبيدِي، طبقات النحويين واللغويين ص:129. ونصها: " دخل أبو يوسف على الرشيد والكسائي عنده يمازحه، فقال له أبو يوسف: هذا الكوفي قد استفرغك وغلب عليك!، فقال: يا أبا يوسف، إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي. فأقبل الكسائي على أبي يوسف قال: يا أبا يوسف، هل لك في مسألة؟، قال: نحو أم فقه؟ قال: بل فقه. فضحك الرشيد حتى فحص برجله ثم قال: تلقي على أبي يوسف فقها؟!، قال: نعم. قال: يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لامرأته: "أنت طالق إن دخلت الدار"؟ قال: إن دخلت الدار طلقت. قال: أخطأت يا أبا يوسف. فضحك الرشيد، ثم

قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال: "أن" فقد وجب الفعل، وإذا قال: "إن" فلم يجب، ولم يقع الطلاق. قال –أي الراوي–: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي".

30. ينظر: ص:76.
31. ينظر: 41/1.
32. ينظر: 48/1.
33. نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض 242/1.
34. زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة 511/1.
35. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي 78/2.
36. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي 161/3. نقلا عن العز بن عبد السلام في القواعد الكبرى.
37. المصدر السابق 161/3.
38. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 8/2-9.
39. المصدر السابق 9/2.
40. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) 43/1.
41. المصدر السابق 43/1.
42. السخاوي، فتح المغيث 164/3.
43. التقريب والتيسير ص:74. وينظر: السيوطي، تدريب الراوي 421/4 في شرح هذا الكلام، وصرح الغزالي بالحرمة بقوله: "نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ" [المستصفى 133/1].
44. ابن حبان، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ص:223. والخطابي، غريب الحديث 63/1.
45. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 27/2.
46. البيهقي، شعب الإيمان 543/3.
47. أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ص:27.
48. الإتقان في علوم القرآن 2296/6.
49. البرهان في علوم القرآن 165/2.
50. لطائف الإشارات 381/2.
51. ص:32. وينظر: النُّوَيْري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر 105/1.
52. ص: 250.
53. نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول 552/4.
54. إحكام الفصول في أحكام الفصول 728/2.
55. الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع ص:526.
56. ينظر: السيوطي، شرح الكوكب الساطع 735/2.
57. ينظر: الشاطبي، الموافقات 64/2.
58. ينظر: ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر 753/1.
59. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص:35.
60. ابن حزم، رسائل ابن حزم 162/3 ضمن رسالة: التلخيص لوجوه التخليص.

61. المطالع السعيدة في شرح الفريدة 74/1.
62. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 407/2.
63. البيهقي، مناقب الشافعي 53/2. وأبو حاتم الرازي، آداب الشافعي ومناقبه ص:112.
64. ابن الأزرق، روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام 311/1.
65. أبو بكر الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين ص:75.
66. ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات ص:994 وما بعدها من باب المتفرقات، فقد جمع الكفوي كثيرا منها.
67. وقفت على الأثر في (كشف الخفا ومزيل الإلباس للعجلوني 79/2) قال: "ليس بحديث، بل من كلام بعضهم"، واستشهد بها الأمير الصنعاني في (إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص:182) بقوله: "كَمَا قَالَ أمير الْمُؤمنينَ عَليّ -رضي الله عنه- العلم نقطة كثَّرها الْجُهَّال"، وفي غيرها من كتبه كسبل السلام، وألف في شرح هذا الأثر بعض علماء الإسلام رسائل توحي بصحة معناه منها: (الرسالة القدسية في أسرار النقطة الحسية) لابن شهاب الهمذاني (ت:786هـ)، و(نثر الدر وبسطه في بيان كون العلم نقطة) لأحمد بن محيي الدين الحسني (ت:1320هـ)، وغيرها.
68. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر 544/1.
69. توجيه النظر إلى أصول الأثر 880/2.
70. الصفدي، الوافي بالوفيات 28/1.
71. المصدر السابق.
72. البيهقي، المدخل إلى علم السنن 704/2.
73. وفيات الأعيان 2/1.
74. ص:13.
75. ابن حمدون، التذكرة الحمدونية 401/1.
76. أحمد فارس الشدياق، الساق على الساق في ما هو الفارياق ص:4.
77. محمد بن داود الظاهري، الزهرة ص:274.
78. الروض الأنُف 109/4.

***

المصادر والمراجع

1. ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة- المملكة العربية السعودية، ومؤسسة علوم القرآن-سوريا، ط:1، 2006م.
2. ابن الأزرق، روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام، تحقيق: سعيدة العلمي، منشورات الدعوة الإسلامية-طرابلس، ط:1، 1999م.
3. ابن السيد البطليوسي، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر – بيروت، ط:2، 1403هـ.
4. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير- دمشق وبيروت، ط:1، 1986م.

5. ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب- بيروت، ط:7، 1999م.
6. ابن حبان، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ط، 1949م.
7. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية-الهند، ط:1، 1326هـ.
8. ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر - بيروت، ط:2، 1988م.
9. ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، ط:1،1994 م.
10. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 1997م.
11. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط:6، 1985م.
12. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 2001م.
13. أبو الحسن الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت،
14. أبو الوليد الباجي، إحكام الفصول في أحكام الفصول، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط:1، 1986م.
15. أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، 1971م.
16. أبو بكر الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف-القاهرة، ط:2، 1984م.
17. أبو حاتم الرازي، آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 2003م.
18. الإسنوي، نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول، ومعه حواشي محمد بخيت المطيعي، عالم الكتب- القاهرة، ط:1، 1343هـ.
19. الأمير الصنعاني، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية – الكويت، ط:1، 1405هـ.
20. البيضاوي، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم- بيروت، ط:1، 2008م.
21. البيهقي، المدخل إلى علم السنن، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر للنشر التوزيع- القاهرة، ودار المنهاج للنشر والتوزيع- بيروت، ط:1، 2017 م.
22. البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد ومختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد- الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي-الهند، ط:1، 2003م.

23. البيهقي، مناقب الشافعي، تحقيق: المحقق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث– القاهرة، ط:1، 1970م.
24. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط:1، 1996م.
25. الجواليقي، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
26. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي–بيروت مصورة عن نسخة دار المثنى ببغداد المنشورة سنة 1941م.
27. الخطابي، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر– دمشق، د.ط، 1982م.
28. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط:3، 1996م.
29. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط:1، 2002 م.
30. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف– بيروت، ط:2، د.ت.
31. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة– بيروت، ط:1، 1957م.
32. زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية– بيروت، ط:1، 2002م.
33. الزمخشري، القسطاس في علم العروض، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت – لبنان، ط:2، 1989 م.
34. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت، ط:1، 1993م.
35. زين الدين عبد الرحيم العراقي، شرح ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار كتب العلمية– بيروت، ط:1، 2002م.
36. السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط:1، 1412 هـ.
37. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف– المدينة المنورة، ط:1، 1426هـ.
38. السيوطي، الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، مكتبة ابن تيمية، ط:1، 1998م.
39. السيوطي، شرح الكوكب الساطع، دار السلام– القاهرة،
40. السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ومعه حاشية ابن العجم، تحقيق: محمد عوامة، دار المنهاج– جدة، ط:1، 2016م.
41. الشعراني، لواقح الأنوار القدسية (الطبقات الكبرى)، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق علي وهبة، مكتبة الثقافة الدينية–القاهرة، ط:1، 2005م.

42. شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط:1، 2003م.
43. شهاب الدين الخفاجي، نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، ضبطه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 2001م.
44. صدر الأفاضل الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري الموسوم بـ(التخمير)، تحقيق: عبد الرحمن ين سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط:1، 1990م.
45. الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ط:1، 2000م.
46. طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط:1، 1995م.
47. عبد القادر بن عمر البغدادي، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، تحقيق: نظيف محرم خواجة، مطابع دار صادر-بيروت، ط:1، 1990م.
48. العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، المكتبة العصرية- القاهرة، ط:1، 2000م.
49. العز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز،
50. الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المنهاج- المملكة العربية السعودية، ط:1، 2011م.
51. الغزالي، المستصفى في علم أصول الفقه، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 1993م.
52. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:1، 2006م.
53. الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:2، 1998م.
54. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي- بيروت، ط:1، 1985م.
55. ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط:1، 1993م.
56. الشاطبي، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله دراز دار المعرفة - بيروت، د.ط، د.ت.
57. السيوطي، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق: نبهان ياسين حسن، دار الرسالة للطباعة- بغداد، ط:1، 1977م.
58. أحمد فارس الشدياق، الساق على الساق في ما هو الفارياق، طبع على نفقة رافائيل كحلا- باريس، د.ط، 1855م.
59. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط:7، 1988م.
60. القرافي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط:1، 1973م.
61. ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وصححه: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى- المدينة المنورة، ط:1، 1994م.

62.النُّوَيْري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:1، 2003م.
63.الماوردي، أدب الدنيا والدين، دار مكتبة الحياة، د.ط، 1986م.
64.ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت،ط:1، 1978م.
65.ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط:1، 1996م.
66.محمد بن داود الظاهري، الزهرة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الأردن، ط:2، 1985م.

بحوث ودوريات

1. أحمد بدر، دراسات المكتبات والمعلومات والإبداعات العربية: في الفلسفة والنظرية والعلم، بحث في: مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات، المكتبة الأكاديمية-القاهرة، المجلد 13، العدد:26، 2006م.
2. أبو محمود القمي، نظرية ترابط المعارف، مقال في مجلة نور الإسلام تصدر عن شبكة الإمامين الحسنين للتراث والفكر الإسلامي، العدد: 41-42، 2010م.